

وميليشيات في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي دون أي استثناء».

وعلى نفس الصعيد رجح مسؤول أمني فلسطيني طلب عدم ذكر اسمه أن يتم سحب السلاح من القطاع في عملية تدريجية. وقال «في المرحلة الأولى سيتم حظر ظهور السلاح، وفي المرحلة الثانية سيتم اعتقال من يظهر بالسلاح ومصادرة سلاحه، وفي المرحلة الثالثة سيسمح بتريخيص السلاح وفتح الطريق أمام مسلحي حماس لدخول الجيش والشرطة».

واستبعدت السلطة في تبريراتها تلك الضغوط الخارجية التي تتعرض لها من قبل الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية، خصوصاً ما التزمت به لكليهما في خارطة الطريق، التي تنص مرحلتها الأولى على سحب السلاح وتفكيك الجماعات المسلحة ومنعها من العمل ضد (إسرائيل) خصوصاً وأن فصائل المقاومة بمجموعها فندت وردت على كل هذه التبريرات.

فهذه المطالب التي تتساقط مع الضغوطات الأمريكية والصهيونية أصلاً رفضتها كافة فصائل المقاومة، معتبرة بأن المطلب الأمريكي ينصب على نزع سلاح الإرهاب من قطاع غزة، والحقيقة التي تعرفها السلطة الفلسطينية كما يقولون أن ما في غزة هو سلاح مقاوم للغاصبين المحتلين، ولا وجود لقطعة سلاح إرهابي واحدة في غزة.

والنقطة الثانية التي ردت بها هذه الفصائل أن سلاح المقاومة يحمل صفته، واسمه، وأنه مسجل كماركة عالية في الدفاع عن مخيمات جباليا والنصيرات، وخان يونس، ومنطقة الزيتون، باعتباره سلاحاً للمقاومة فقط، وأنه لا يعرف الهجوم إلا على من يهاجم الفلسطينيين، مؤكدة كذلك بأن المصلحة الوطنية تتطلب الاحتفاظ بسلاح المقاومة واستخدامه عبر إطلاق القذائف والصواريخ لضرب أهداف صهيونية متواجدة على غلاف غزة وفي الحدود والمعابر، أو داخل الدولة العبرية نفسها التي لم توقف تجاوزاتها حتى بعد الانسحاب.

والنقطة القوية الأخرى التي تستخدمها الفصائل للدفاع عن احتفاظها بسلاح المقاومة ما طرحته بعدم وجود ضمانات لوقف العدوان العسكري الصهيوني بكل أشكاله بما في ذلك الاغتيالات والاقترحات والقصف، بعدما أعلنت الدولة العبرية أنها تحتفظ بحق العمل العسكري ضد قطاع غزة إذا رأت ذلك مناسباً لمصالحها وأمنها.

ورفعت هذه الفصائل العديد من التساؤلات تقول: إذا نجحت السلطة -تجاوزاً- في جمع سلاح المقاومة، فما هي وسائل الضغط المتبقية في يد الفلسطينيين، والقدرة على التأثير في مجريات

الحدث السياسي في المنطقة، والكفيلة دون هدم المسجد الأقصى، ومصادرة ما تبقى من تراب؟

وإذا ما نجحت السلطة -تجاوزاً- في جمع سلاح المقاومة، فمن يضمن أيضاً عدم مطالبة الكيان الصهيوني فيما بعد، أن تقوم السلطة الفلسطينية بسجن عشرات آلاف الشباب الفلسطيني -النواة الصلبة للمقاومة- الذين فكروا ذات يوم بمقاومة الدولة العبرية؟ ومن يمنح الدولة العبرية فيما بعد من المطالبة بتسليمها إياهم؟

وقد بدا واضحاً بأن حركة حماس التي عارضت نزع سلاح المقاومة كما جاء على لسان قادتها أنها لم ترغب في أن تتطور الأحداث إلى حد وقوع مجابهايات مع السلطة. وفي هذا السياق أكد الأستاذ إسماعيل هنية عضو القيادة السياسية لحركة حماس أن التهدة التي توصلت إليها فصائل المقاومة الفلسطينية في القاهرة لم تعط لحماية الدم الصهيوني، وعندما تراق الدماء الفلسطينية فلا حماية لدماء لصهاينة.

أما الشيخ حسن يوسف فقد شدد في تصريحات صحفية بأن «حماس يجب أن تحتفظ بسلاحها لسببين رئيسيين، الأول هو أنه لا توجد ضمانات بوقف (إسرائيل) للاغتيالات وغيرها من أشكال العدوان، والثاني هو أن الاحتلال لم ينته من كامل غزة، وحتى لو انتهت من غزة فإنه لم ينته من الضفة، وليس لأحد أن يفصل بين غزة والضفة».

وفي بيانات متعددة للحركة عادت حماس لرفض المطالبات الصهيونية التي تساقطت معها قيادة السلطة والقاضية بنزع سلاح المقاومة ورفع الشرعية عنه وملاحقة المجاهدين والمناضلين معتبرة أن هذا الموقف يندرج في سياق المخطط الصهيوني لنزع عوامل الصمود التي يمتلكها الشعب الفلسطيني والتخطيط لنقل الصراع إلى الساحة الداخلية الفلسطينية.

وكما يبدو فإن حماس قد قرأت من تلك الأحداث السابقة للانسحاب الصهيوني العديد من الجوانب الخطرة وعلى رأسها نوايا السلطة المبينة التي يمكن أن تذهب بعيداً في مجابهة المقاومة الفلسطينية لتحقيق أهدافها. فإذا كانت قد أقدمت على قمع المقاومة بقوة السلاح وهي لا تملك سيادة ولا أرضاً محررة بالمعنى الحقيقي فكيف ستتعامل فيما لو تم الانسحاب الصهيوني من القطاع وهو ما كان فيما بعد.

قواعد الوحدة الوطنية

يعلم الجميع أن الوحدة الوطنية شكلت ولا تزال إحدى الثوابت الوطنية والمجتمعية التي لا يجوز الاقتراب منها، أو المساومة عليها لأغراض مصلحة، شخصية أو حزبية، وفي هذا السياق يمكن الحديث

بموضوعية عن قضية نزع سلاح المقاومة. فإسلاح المقاومة الطاهر الذي يحاول البعض تشويه نقائه وخلطه بسلاح الفوضى، هو أحد محاور ومرتكزات الوحدة الوطنية، فبه كان التحرير، وبجهود أهله ومجاهديه كان الحفاظ على النسيج الاجتماعي، وصيانة الجبهة الداخلية من مخاطر الفتنة والتشردم والانحراف.

أما ما حدث في غزة بخصوص سلاح المقاومة وانقسام الآراء إلى توجّهين عقب الانسحاب: الأول مؤيد لبقاءه وتمثله قوى المقاومة، والآخر يدعو لطّي ملفه وتمثله السلطة وغالبية من فتح وحالة التجاذب التي دارت بينهما كان ينبغي أن يبقى ضمن منطقتي الحوار، فهو الذي يجب أن يسود ويعلو صوته وكلمته لتجاوز موضوعة سلاح المقاومة إبان المرحلة القادمة بشكل يضمن تكريم واستثمار المقاومين، وتوظيف طاقاتهم وخبراتهم الواسعة عبر آليات تنفيذية في إطار وفاق وطني مشروع.

أما ما يجب أن يحارب فهو سلاح الفوضى. فهذا السلاح لا يقاوم الاحتلال وإنما يستخدم في المظاهر المسلحة وإطلاق الرصاص في كل المناسبات المفرحة والحزينة، وفي التعدي على الممتلكات العامة والخاصة، وفي الخاوات وحل الخلافات والمنازعات عبر اعتماد شريعة الغاب، التي مبدأها حكم القوي على الضعيف، وفي كل أشكال الجريمة واختراق القانون.

هذا هو السلاح الذي يجب أن تعطى السلطة الأولوية لسحبه ومحاربه لوقف الفوضى وأي حرب من هذا النوع ستجد الدعم والتشجيع من غالبية الشعب الفلسطيني والقوى والمؤسسات، لكن ما كان مستغرباً أن يبدأ تحرك السلطة ضد سلاح المقاتلين والقاتلين.

نهاية النفق

إن هذه القراءة لأحداث الشهرين الماضيين: السابق واللاحق للانسحاب الصهيوني من قطاع غزة تدق حقيقة ناقوس الخطر حول مستقبل العلاقة بين المقاومة الفلسطينية عموماً وعلى رأسها حماس وما بين السلطة الفلسطينية، بعد أن تم الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة، ويقود حقيقة إلى التساؤل حول صورة الواقع السياسي الفلسطيني الذي يمكن أن ينشأ في ظل هذه التطورات.

فالتعاطي مع فكرة جمع سلاح المقاومة، أو السماح لها بأن تطرح في لقاءات التنسيق مع الصهاينة أو الأمريكيين هو المقدمة الأولى لوضع الثوابت السياسية الفلسطينية خلف الأسوار وفي ساحات المواجهة، وتسليم المستقبل الفلسطيني لرحمة وحنان الحكومات الصهيونية المتعاقبة. ■